

مقابل انخفاض المعاملات داخل أفرع البنوك المحلية بنسبة 37 %

التحول الرقمي لـ «المركزي» الكويتي يرفع المعاملات المالية عبر تطبيقات الهاتف 645 في المئة

تحقيق التوازن بين تعزيز الابتكار وترسيخ الاستقرار النقدي والمالية لاسيما مع التطور السريع وما يحمله من فرص كبيرة ومخاطر

تبنى «المركزي» مبكرا للتقنيات الحديثة جعل القطاع المصرفي الكويتي في مقدمة المنطقة لجهة توفير خدمات البطاقات وأجهزة الصرف الآلي

«المركزي» قاد مبادرة إستراتيجية بعنوان «كفاءة» تستهدف الكويتيين العاملين في القطاع المالي والخريجين الجدد في التخصصات المالية والاقتصادية تقديم منح دراسية للمواطنين لنيل الماجستير في الاختصاصات ذات الصلة بالعمل المصرفي من أعرق الجامعات العالمية تخرج منهم حتى الآن 992 خريجاً

المخاطر المرتبطة به عالية. أما بالنسبة إلى صياغة المستقبل فقد وجه المصرفي من أجل وضع استراتيجيات لصياغة مستقبل الصناعة المالية والمصرفية، وطلب من شركتي الخدمات المصرفية الإلكترونية المشتركة «كي نت» وشبكة المعلومات الائتمانية «سي.نت» تقديم استراتيجية تركّز على مواجهة التحديات المستقبلية. وعن الركيزة الأخيرة، «رأس مال بشري عالي التأهيل والكفاءة» وجه «المركزي» معهد الدراسات المصرفية إلى تطوير استراتيجيته للمستقبل لتقديم المسارات التدريبية التي تزود الكوادر الوطنية بالمهارات المطلوبة لوظائف المستقبل فضلاً عن حوار معمق مع القطاع المصرفي والمؤسسات الأكاديمية في الكويت لمناقشة الاحتياجات التعليمية للقطاع المصرفي في المستقبل. بعنوان «كفاءة» تستهدف الكويتيين العاملين في القطاع المالي والخريجين الجدد في التخصصات المالية والاقتصادية عبر منح دراسية لابتعاث الكويتيين للحصول على درجة الماجستير في الاختصاصات ذات الصلة بالعمل المصرفي والمالي والاقتصادي من أعرق الجامعات العالمية تخرج منهم حتى الآن 992 خريجاً.

مستوى القطاع المصرفي من بينها تطبيق متطلبات «إعرف عميلك» إلكترونياً ما يرفع مستوى الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب علاوة على السماح بعقد شركات مع أطراف ثالثة للمساعدة في تسريع تطوير التقنيات الحديثة. أما بالنسبة للحوسبة السحابية فأصدر «المركزي» إرشاداته للقطاع المصرفي حول إطار عمل الخدمات السحابية وأفضل الممارسات العالمية للاستفادة من هذه الخدمات بأعلى مستوى من الأمان، ووافق على الطرح المبني لأول مرة في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة ضمن البيئة الرقابية التجريبية. وكما أطلق البيئة الرقابية التجريبية سعياً إلى تشجيع الابتكار في الخدمات المالية دون تعريض النظام المالي للمخاطر، وهي بيئة اختبار آمنة تسمح باختبار وتجربة المنتجات والخدمات المبتكرة في إطار التقنيات المالية الحديثة. وحصد «المركزي» معايير لقبول طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية بحيث يشترط أن يكون الطلب خاصاً بطرح منتج أو خدمة في السوق المحلية وتكون الأولوية للمنتجات والخدمات التي يتوفر بها عنصر الابتكار وأن يكون المنتج أو الخدمة قابلاً للتطبيق ولا تكون



بنك الكويت المركزي قاد عملية تحول رقمي كبيرة في المنطقة

أعمال الدفع الإلكتروني للأموال بهدف تنظيم هذه الخدمات، بما يعزّز تقليل الدورة التشغيلية لمعالجة المعاملات والأطراف المعنية وشكل الوزارة إلى دقائق بعد أن كانت تستغرق أياماً فضلاً عن أن النظام مؤتمت بالكامل ويعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. ويوفر هذا النظام عدة خدمات للجهات الحكومية كمعالجة المدفوعات بالدينار الكويتي عبر الإنترنت والوصول إلى معلومات الحسابات والمدفوعات وتوفير المستندات المصرفية إلكترونياً. ويسعى «المركزي» إلى تطبيق النظام مع جميع الجهات الحكومية بحلول 2023. أما بالنسبة للركيزة الثانية «دور رقابي مرن ورشيق» فحرص «المركزي» على توفير نظام بيئي متكامل من التشريعات والمتطلبات الرقابية والأدوات التي تدعم نمو القطاع المصرفي والمالي، بما في ذلك الشركات القائمة وشركات التكنولوجيا المالية. وفي هذا الإطار أصدر «المركزي» تعليمات تنظيم

«المركزي» أو لدى البنوك الأخرى. ويمكن هذا النظام من تقليل الدورة التشغيلية لمعالجة المعاملات والأطراف المعنية وشكل الوزارة إلى دقائق بعد أن كانت تستغرق أياماً فضلاً عن أن النظام مؤتمت بالكامل ويعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. ويوفر هذا النظام عدة خدمات للجهات الحكومية كمعالجة المدفوعات بالدينار الكويتي عبر الإنترنت والوصول إلى معلومات الحسابات والمدفوعات وتوفير المستندات المصرفية إلكترونياً. ويسعى «المركزي» إلى تطبيق النظام مع جميع الجهات الحكومية بحلول 2023. أما بالنسبة للركيزة الثانية «دور رقابي مرن ورشيق» فحرص «المركزي» على توفير نظام بيئي متكامل من التشريعات والمتطلبات الرقابية والأدوات التي تدعم نمو القطاع المصرفي والمالي، بما في ذلك الشركات القائمة وشركات التكنولوجيا المالية. وفي هذا الإطار أصدر «المركزي» تعليمات تنظيم

وتسوية الشيكات بين البنوك وبيع أو استحواك سندات الخزنة. ويحقق هذا النظام مزايا متعددة أبرزها تقليل وقت الدفع ومعالجة عمليات التسوية وخفض التكلفة على المؤسسات المصرفية عبر استخدام شبكة «WAN» بدلاً من رسائل «سوفيت». أما النظام الثاني الذي عمل عليه المركزي ضمن خطته المستقبلية فهو «المقاصة الإلكترونية للشيكات» الذي أطلقه في يونيو 2015 ليحل محل العملية التقليدية لمقاصة الشيكات متضمناً مجموعة من الخدمات الشاملة أبرزها تحسين الشيكات بين البنوك والتحقق من مطابقتها للمعايير وتسهيل الاستعلام وقلل المدة التي تستغرقها مقاصة الشيكات من ثلاثة أيام إلى يوم واحد. كما أطلق نظام «الخدمات المصرفية الإلكترونية» في فبراير 2019 ليوفر من خلاله مجموعة من الخدمات للجهات الحكومية لتحويل الأموال فيما بين حساباتها لدى البنك أو إلى حسابات أطراف أخرى سواء لدى

تضمنت رحلة التحول الرقمي لدى «المركزي» تطوير وإطلاق أنظمة حيوية رئيسة توفر بنية تحتية عالية الكفاءة. ومن أبرز الأنظمة التي عمل عليها «المركزي» نظام «كاسب» وهو عبارة عن نظام للتسويات الإجمالية الآنية، ورغم أنه صمم لتنفيذ العمليات المالية عالية القيمة فإنه يتمتع أيضاً بالقدرة على تنفيذ عدد كبير من المعاملات منخفضة القيمة. وأطلق «المركزي» في 11 يوليو 2021 نسخة جديدة من «كاسب» تستند إلى المعيار العالمي «ISO20022» والمبادئ الدولية للبنى التحتية للأسواق المالية وأفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، ودعم الإصدار الجديد من النظام التكاملي مع أنظمة الدفع والتسوية الأخرى واستخدام شبكات اتصال عالية الأمان. ويؤدي النظام مجموعة واسعة من الوظائف منها تنفيذ عمليات الدفع وإدارة السيولة والتسوية والمراقبة، وتوفير الدعم لعدد من العمليات المصرفية الأخرى كمدفوعات الوزارات والهيئات الحكومية،

البنك بنى جهوده في التحول الرقمي على ثلاث ركائز هي «بيئة حيوية داعمة» و«دور رقابي مرن ورشيق» و«رأس مال بشري عالي التأهيل والكفاءة» «كاسب» من أبرز الأنظمة التي عملنا عليها وهو عبارة عن أسلوب للتسويات الإجمالية الآنية

دخلت إلى السوق الكويتية 110 خدمات مالية رقمية بفضل النهج الرقابي المرن الذي يتبعه بنك الكويت المركزي والبيئة الداعمة للخدمات المالية الرقمية، ما أدى إلى زيادة معاملات تطبيقات الهاتف بنسبة 645 في المئة وانخفاض المعاملات داخل أفرع البنوك المحلية بنسبة 37 في المئة. وبلغت دولة الكويت هذه الأرقام الصادرة عن البنك المركزي بفضل خريطة الطريق الواضحة التي وضعها «البنك» في عمليات التحول الرقمي، وسعى من خلالها إلى تحقيق التوازن بين تعزيز الابتكار والاستفادة من أحدث التقنيات وترسيخ الاستقرار النقدي والمالي، لاسيما مع التطور الرقمي السريع وما يحمله من فرص كبيرة ومخاطر. ويعد تبني التقنيات الحديثة نهجاً ثابتاً تبناه «المركزي» مبكراً ما جعل القطاع المصرفي الكويتي في مقدمة المنطقة، لجهة توفير خدمات البطاقات المصرفية وخدمات أجهزة الصرف الآلي منذ 1979، فيما شهد العقد التالي ولادة فكرة إنشاء شبكة الخدمات المصرفية «كي.نت» تحديداً في 1989 حيث تم تأسيسها 1992 وكانت الأولى من نوعها إقليمياً ليلعب عدد المدفوعات الإلكترونية التي عالجتها في 2021 ما مجموعه 558 مليون عملية. وشكل عام 2004 مع تبني المركزي العديد من

«تداول» السعودية أكثر أسواق المال تطوراً بالمنطقة وتمثل قيمتها 70 % من إجمالي نظيراتها

«فوربس» تكشف عن قائمة أكبر 30 شركة لإدارة الأصول في الشرق الأوسط لعام 2022



فوربس أعلنت قائمة أكبر 30 شركة لإدارة الأصول في المنطقة

الرياض المالية السعودية في المركز الثالث مع إجمالي أصول مدارة بقيمة 24.3 مليار دولار. وتأتي في المركز العاشر شركة وقرة للاستثمار الدولي، وهي الشركة الوافدة الوحيدة إلى تصنيف أكبر 10 شركات إدارة الأصول هذا العام، بفضل تعيين بنك بوبيان الشركة كمنسّق عالمي، ومدير إصدار مشترك لصكوك أولية غير مضمونة بقيمة 500 مليون دولار في مارس 2022.

من إجمالي القائمة. وتحتل القائمة الأهمى المالية، ومقرها السعودية، بإجمالي أصول مدارة قيمتها 72.6 مليار دولار. وفي يونيو 2022، عقدت الأهلي المالية شراكة مع شركة الاتصالات السعودية «stc» لإدارة خطة مدخرات العاملين لديها. تليها في المركز الثاني شركة إنفستكروب البحرينية، بإجمالي أصول مدارة بلغت 40.4 مليار دولار، ثم شركة

بزيادة قدرها 19.2 % . ومن بين 30 شركة مُصنّفة، تتبع 15 منها لبنوك تجارية. وتعد السوق المالية السعودية «تداول» أكثر أسواق المال تطوراً في منطقة الشرق الأوسط، وتمثل قيمتها السوقية حوالي 70 % من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال في المنطقة. وبذلك تهيمن السعودية على القائمة من خلال 16 شركة، تليها الإمارات بـ5 شركات، لتفصلها عن

دبي - «مباشر» : كشفت مجلة فوربس الشرق الأوسط عن قائمتها السنوية لأكثر 30 شركة لإدارة الأصول في الشرق الأوسط لعام 2022. لتسلط الضوء على شركات الأصول الكبرى والمستقلة، التي تعمل على زيادة الاستثمارات في الشرق الأوسط. وارتفع إجمالي الأصول المدارة لشركات القائمة إلى 316 مليار دولار خلال عام 2021، مقابل 265 مليار دولار في عام 2020.